

روحاني: الفساد يُهدّد أسس الجمهورية الإسلامية



تدفق غير مسبوق للحجاج الإيرانيين إلى العراق في ذكرى أربعين الإمام الحسين (رويترز)

أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أمس أن الفساد يهدّد أسس الجمهورية الإسلامية وهاجم "الإحتكارات" التي تسيطر على حيز من الإقتصاد.

جعل الرئيس الإيراني المعتدل المنتخب في حزيران ٢٠١٣ من مكافحة الفساد إحدى أولوياته، بهدف انعاش الإقتصاد الإيراني الغارق في أزمة، فيما هزّت فضائح عدة البلاد التي تحتل المرتبة ١٣٦ من أصل ١٧٥ دولة في ترتيب فساد الدول للعام ٢٠١٤ الذي تضعه منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية سنوياً.

وأكد روحاني أن الفساد يهدّد «النظام وأسس الثورة»، وذلك في منتدى حضره رؤساء فروع السلطة الثلاثة (التنفيذي، التشريعي، القضائي). وأضاف في خطاب نقله التلفزيون الرسمي: «ثار الناس من أجل القضاء على الفساد، ولئلا يصل أي شخص فاسد إلى الحكم، وإذا بدوننا ضعفاء في مكافحتنا للفساد، فهذا سيعني ضعف الثورة الإسلامية وعدم فعالية الثورة في تحقيق أحد أهدافها الرئيسية».

وفد من "حماس" في طهران ومشعل يزورها قريباً

وقال: «علينا مكافحة الفساد في الوقت الذي نكافح التضخم والإنكماش والبطالة»، مضيفاً: «في السابق كانت عبارة تحت الطاولة مستخدمة. أما الآن فنقول على الطاولة».

كما انتقد الرئيس الإحتكارات التي تشكّل في رأيه «سبب الفساد»، موضحاً أن «غياب المنافسة داخل مجتمع ووجود الحصيرية، أمر سيئ، أحياناً لا يمكننا القيام بأي شيء، لذلك ينبغي أن تكون

الدولية أمير موسوي أن وصول الوفد يفتح «صفحة جديدة» في العلاقات بين «حماس» وإيران.

وأضاف لصحيفة «الرسالة» الفلسطينية المرتبطة بـ«حماس» أن الوفد يحضر أيضاً لزيارة قد يقوم بها إلى إيران رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل الذي يعيش في المنفى في قطر.

ويذكر أن العلاقات بين حماس وإيران متوترة منذ بداية النزاع السوري في آذار (٢٠١١)، (وكالات)

الفلسطينية التي تسيطر على قطاع غزة، إلى طهران أمس للقاء مسؤولين إيرانيين.

وأفادت وكالة «تسنيم للأخبار» أن الوفد بقيادة عضو المكتب السياسي لـ«حماس» محمد نصر، ويضم أيضاً المكلف الشؤون الدولية أسامة حمدان، إضافة إلى ممثل الحركة في إيران خالد القدومي.

وفي حين لم تعط وسائل الإعلام الإيرانية تفاصيل حول برنامج أو مدة هذه الزيارة، اعتبر رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والعلاقات

هناك مراقبة أكثر تشدداً حيث يوجد احتكار».

وفي أيلول أدين محمد رضا رحيمي، النائب الأول للرئيس السابق محمود احمدي نجاد، بسبب دوره في قضايا فساد، وفي أيار أعدم رجل أعمال شنتاً، بعد إدانته باحتيال مصرفي ضخم بقيمة ٢,٦ مليار دولار.

ويوقع رجل أعمال آخر في السجن منذ أواخر ٢٠١٣ لاختلاسه ٣ مليارات دولار في صفقات نفضية غير رسمية في التفاف على الحظر الغربي. على صعيد آخر، وصل وفد من حركة «حماس»

السعودية: تغيير وزاري يشمل ٨ حقائب

إلى تنويع الإقتصاد وعدم اقتصره على النفط.

وعيّن خالد السبتي وزيراً للتعليم العالي.

وركز الملك عبد الله على التعليم منذ توليه العرش في ٢٠٠٥ وبنى جامعات جديدة.

وشكّل برامج منح تعليمية وكليات فنية في مسعى لإعداد الشباب السعودي لتولي وظائف في القطاع الخاص لتخفيف العبء على جدول رواتب الدولة.

وعيّن وليد الخريجي وزيراً للزراعة،

عَيّن العاهل السعودي الملك عبد الله ثمانية وزراء لتولي حقائب الصحة والتعليم العالي والنقل والزراعة والإعلام والشؤون الإسلامية أمس، في إطار أوسع تعديل حكومي لحقائب الدرجة الثانية تجريبه المملكة في سنوات.

ولم يتم تغيير الحقائب الوزارية الأهم مثل المالية والنفط والداخلية والشؤون الخارجية والدفاع، في التعديل الذي أعلن بموجب أمر ملكي نشر في وسائل الإعلام الرسمية.

وقال الأمر الملكي إن التعديل جاء استعداداً لموازنة عام ٢٠١٥ المتوقع إعلانها أواخر هذا الشهر.

ومن المرجح أن تحظى الموازنة بعائدات أقل من صادرات النفط مقارنة بعام ٢٠١٤، بعد أن تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في خمسة أعوام خلال الأشهر القليلة الماضية.

لكن من المتوقع أن يتيح إحتياط الرياض النقدي الهائل الذي تكون بفضل أسعار النفط المرتفعة خلال الأعوام المنصرمة للحكومة أن تتقاضي أي تقليص كبير في الانفاق.

وعيّن سليمان أبا الخيل وزيراً للشؤون الإسلامية ليتولى مسؤولية البنية التحتية الدينية التي تشمل ٧٠ ألف مسجد وأئمتهم، والوزارة مكلفة بالإشراف على مساعي وقف التشدد في المساجد وضمان ألا تشجع الخطب والأئمة على تبني التطرف.

وعيّن عبد الله المقبل وزيراً للنقل وسيشرف على إستثمارات السعودية الضخمة في السكك الحديدية والموانئ الجديدة، في إطار برنامج أوسع نطاقاً للإنفاق على البنية التحتية، يهدف

تعيين سليمان أبا الخيل وزيراً للشؤون الإسلامية المعنية بمنع تبني التطرف

واختير عبد العزيز الخضيري لتولي حقيبة الثقافة والإعلام، بينما كلف فهاد الحمد بتولي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأصبح سليمان الحميد وزيراً للشؤون الإجتماعية.

ويتولى محمد بن علي بن هيازع آل هيازع حقيبة الصحة من وزير العمل عادل فقيه الذي تولى وزارة الصحة منذ نيسان بصفة التكليف أثناء ذروة تفشي فيروس كورونا.

ولا تزال السلطات تعتبر كورونا خطراً كبيراً وسيقود آل هيازع المساعي السعودية لاحتواء المرض الذي أصاب ٨١٨ شخصاً في المملكة، بعد أن أشرف فقيه على تعديل في وزارة الصحة. (وكالات)

